لتشجيع الزراعة ودعم المنتج الوطني

الطريجي يقترح استثمار الحدائق العامة والسماح للمزارع بعرض وبيع منتجاتها

أعلن النائب د. عبدالله الطريجي عن تقدمه باقتراحين برغبة في شأن استثمار الحدائق العامة، وتخصيص مساحة من المزرعة لعرض منتجاتها.

وقال الطريجي في مقدمة الاقتراح الأول: من المعلوم ان الحدائق العامة تعد اهم الأماكن الترفيهية للمواطنين والمقيمين على حد سواء ورغم وجود حدائق عامة عدة في دولة الكويت الا أن بعض هذه الحدائق شبه مهملة وليس لها رواد .

وحيث إن تكلفة إنشاء هذه الحدائق كانت عالية على الدولة وإن ترك هذه الحدائق يشكل إهدارا للمال العام، وحتى يتم ترشيد نفقات الدولة على مثل هذه الحدائق ولغايات تشجيع الاستثمار لدى القطاع الخاص، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

عبدالله الطريجي

«أن يتم السماح للقطاع الخاص باستثمار هذه الحدائق بموجب عقود تبرم مع الجهة المسؤولة وان تتضمن تشغيل المطاعم والكافيهات والأماكن الترفيهية وأن تتضمن تقديم سلع وخدمات للرواد بأسعار في متناول يد الزوار، على أن تكون الأولوية في الاستثمار لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة».

وقال الطريجي في مقدمة الاقتراح الثاني: حيث إن الحكومة تقوم بتوزيع المزارع لغايات تشجيع الزراعة والاعتماد على الزراعة المحلية وحرصا على تشجيع المنتج الوطني ولتشجيع المنافسة بين المزارعين والمنافسة في عرض المنتجات الزراعية.

وطالما أن المستفيد الأول هو المواطن ذلك ان عرض المنتجات من شأنه ان يخلق بيئة تنافسية في الأسعار وحصول المواطن على احتياجاته بأسعار رخيصة وتحقيق الهدف الاسمى وهو تشجيع المنتج الوطني، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: « ان يتم السماح لأصحاب المزارع التي تقدمها الحكومة بعرض منتجاتهم وبيعها من خلال تخصيص مساحة محددة من المزرعة يتم استغلالها كمحل عرض منتجات المزرعة، لأصحاب المزارع مقابل إيجار رمزي يدفعه المزارع على ان تتولى الهيئة العامة للزراعة تنظيم ما يتعلق بهذا الاقتراح وآلية تنفيذه وكل ما يتعلق بالإجراءات التنظيمية ».

عبد الكريم الكندري يوجه سؤالا إلى وزير التعليم العالي عن خطة العودة التدريجية للدراسة

وجه النائب د. عبدالكريم الكندري سؤالا برلمانيا إلى وزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس، عن خطة العودة التدريجية للدراسة التي وضعتها وزارة التعليم العالي بالنسبة للهيئة التعليمية والطلاب في جميع المراحل الدراسية.

ونص السؤال على ما يلي:

بعد مرور عام على جائحة كورونا التي عصفت بالعالم، والتي ألقت بآثارها على جميع القطاعات، لم تكن الكويت في معزل عن دول العالم التي عانت من هذه الجائحة لذلك شهدت الكويت اتخاذ تدابير وإجراءات قاسية بدأت بوقف الدراسة بجميع المراحل التعليمية، وكان القطاع التعليمي الحلقة الأضعف من حيث الاهتمام الحكومي حتى يومنا هذا.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما خطة العودة التدريجية للدراسة التي وضعتها وزارة التعليم العالي بالنسبة للهيئة التعليمية والطلاب في جميع المراحل الدراسية؟

2 – ما الحلول التي وضعتها الوزارة لمعالجة الآثار المترتبة على انقطاع الدراسة وتأخير العام الدراسي؟

3 – بعد تطبيق التعليم عن بعد لمدة عام، هل ستعتمد الوزارة هذا الأسلوب في التعليم ضمن خطة الدراسة مستقبلا؟ وهل قيمت الوزارة هذا الأسلوب ومدى تأثيره على جودة التعليم؟

4 – رصد ديوان المحاسبة مجموعة من المخالفات والملاحظات حول تعيينات في الوظائف القيادية مخالفة للقانون واللوائح وذلك خلال عام واحد، فما الإجراء الذي ستتخذه الوزارة لتصحيح المخالفات ومعالجة الملاحظات؟

عبدالكريم الكندري

الصقعبي يستفسر من وزير التربية عن إجراءات صرف رواتب العاملين في المدارس كاملة وفي وقتها

وجه النائب د. عبدالعزيز الصقعبي سؤالا برلمانيا إلى وزير التربية د. علي المضف، عن الإجراءات التي تتخذها الوزارة للتأكد من صرف رواتب العاملين في المدارس كاملة وفي وقتها.

ونص السؤال على ما يلي: نمى إلى علمي أن بعض شركات الأمن والحراسة وشركات التنظيف المتعاقدة مع وزارة التربية تخلفت عن صرف رواتب موظفيها في المدارس الحكومية أثناء الجائحة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الإجراءات التي تتخذها وزارة التربية للتأكد من صرف رواتب العاملين في المدارس كاملة وفي وقتها؟

2 – هل رصدت الوزارة أي حالات لتأخر صرف الرواتب؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بعدد هذه الحالات والعقوبات التي ترتبت عليها، مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

3 – هل تخلفت الوزارة عن تسديد الدفعات المتفق عليها لشركات الأمن والحراسة وشركات التنظيف المتعاقدة معها، منذ بداية الجائحة حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

4 – صورة ضوئية من جميع عقود الوزارة الموقعة مع شركات التنظيف والأمن والحراسة الخاصة بالمدارس الحكومية

عبدالعزيز الصقعبي

الخليفة يسأل وزير الدفاع عن سبب عدم منح ضباط الدفعة «22» .. «أقدمية سنة»

وجه النائب مرزوق الخليفة سؤال برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد الجابر،عن سبب عدم منح الضباط العاملين خريجي الكلية العسكرية من حملة الشهادات الجامعية دفعة «22» أقدمية سنة.

ونص السؤال على ما يلي: تنص المادة «9» من القرار الوزاري 282 لسنة 2018 الخاص بأحكام خدمة الضباط على أن «يمنح الضباط العاملون خريجو الكلية العسكرية من حملة الشهادات الجامعية أقدمية سنة ابتداء من تاريخ التولية، وتحتسبُ هذه الأقدمية ضمن الحد الأدنى للترقية».

ولما كانت دفعة الطلبة الضباط الجامعيين «22» تم توليتهم ضباطا بالجيش برتبة ملازم في تاريخ 13/2/2019 إلا أنهم لم يمنحوا أقدمية سنة من تاريخ توليتهم ضباطا حسبما نصت عليه المادة «9» المذكورة سالفا.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما سبب عدم منح الضباط العاملين خريجي الكلية العسكرية من حملة الشهادات الجامعية دفعة «22» أقدمية سنة؟

2 – هل يوجد توجه لمنحهم أقدمية سنة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من القرار الوزاري في شأن منحهم الأقدمية، وإذا كانت الإجابة النفي، فيرجى بيان أسباب ذلك.

مرزوق الخليفة

السويط يسأل وزير الداخلية عن الأحكام التي صدرت ضد الوزارة ولم تنفذ

وجه النائب ثامر السويط سؤالا برلمانيا إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي.

ونص السؤال على ما يلي: مع دعوات الحكومة إلى محاربة الفساد تأتي محاربة الفساد الإداري على رأس الأولويات التي يجب أن تضطلع بها الحكومة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الأحكام التي صدرت ضد وزارة الداخلية ولم تنفذ خلال السنوات الخمس الأخيرة؟ وما الأسباب التي دعت إلى عدم تنفيذ هذه الأحكام؟

2 – ما الأحكام التي صدرت لصالح وزارة الداخلية ولم يتم استئنافها أو تمييزها خلال السنوات الخمس الأخيرة؟ وما الأسباب التي دعت إلى عدم الاستئناف أو التمييز؟

ثامر السويط

الحميدي يسأل العلي حول السند القانوني لإعفاء بعض المغادرين والقادمين عبر قاعة التشريفات من إجراءات التفتيش

وجه النائب بدر الحميدي سؤالا برلمانيا إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي.

ونص السؤال على ما يلي: تُشرف الإدارة العامة للجمارك على الشؤون الجمركية والأمور النقدية في المنافذ الحدودية للبلاد لتأمينها داخليا وخارجيا وحمايتها من دخول أي من الممنوعات أو المحظورات فضلا عن تأكيد قانونية وصلاحية ما قد يجلبه أو يحمله المغادر والقادم إلى البلاد درءا لأي أضرار محتملة سواء اقتصادية أو جنائية.

وفي إطار هذه المهمة التي تتسم بالأهمية وتتطلب الجدية والتقيد بالطرق القانونية للتفتيش والمراجعة لوحظ أن المطارات الأخرى يوجد عدم التقيد بإجراءات للتفتيش أو المراجعة الأمر الذي يمثل إخلالا بأداء مهام الإدارة الجمركية بل تمثل تهديدا حقيقيا في دخول أو خروج الممنوعات للبلاد ويهدر الأمن العام بها، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي، على أن تكون الإجابة مشفوعة بما يتطلبه الرد من أوراق ومكاتبات ذات لة بالرد على السؤال:

1 – ما المنافذ التي توجد فيها قاعات لكبار الزوار غير المطار الأميري في البلاد؟ ولماذا لا يخضع المصرح لهم باستخدام القاعة لجميع الإجراءات القانونية؟

2 – ما السند القانوني لإعفاء بعض المغادرين أو القادمين عبر قاعة التشريفات الرئيسة لإجراءات التفتيش والمراجعة للحقائب والمتعلقات ذات الصلة؟

3 – لماذا لا يقتصر الإعفاء من التفتيش أو المراجعة كبار الشخصيات في الديوان الأميري دون غيرهم من الشخصيات في الجهات الحكومية أو الأجنبية المختلفة؟

4 – بيان آلية التفتيش والمراجعة مع تحديد حالات الإعفاء قانونا من التفتيش وسبب ذلك.

بدر الحميدي

روح الدين يوجه سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون الشباب

وجه النائب د. حمد روح الدين سؤالا إلى وزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري،عن المسوغات القانونية في منح الوزير الحق باتخاذ قرارات تتعلق بتشكيل هيئة التحكيم الرياضي واعتماد مجلس إدارتها.

ونص السؤال على ما يلي:قرر القانون رقم «87» لسنة 2017 في شأن الرياضة في مادته رقم «44» تشكيل هيئة تحكيم مستقلة تسمى الهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي لفض المنازعات الرياضية في دولة الكويت، وهو ما حصل فعليا في تاريخ 24 سبتمبر 2019، إلا أن اللافت هو أن قرار التشكيل صدر بموجب كتاب من وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب، مما يثير تساؤلات حول الصفة القانونية التي خوّل بموجبها الوزير اعتماد التشكيل لكون القانون المشار إليه أعلاه قد منح هيئة التحكيم صفة الاستقلالية.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 ما المسوغات القانونية في منح الوزير الحق باتخاذ قرارات تتعلق بتشكيل هيئة التحكيم الرياضي واعتماد مجلس إدارتها؟

–2 في ضوء المتعارف عليه في قوانين إنشاء الهيئات الوطنية فإن الأثر القانوني للمادة «73» من الدستور يترتب عند تشكيل مجالس إدارات هذه الهيئات وذلك بأن تصدر مراسيم أميرية بأسماء أعضاء مجالس الإدارات كما هو حاصل حاليا في كل الهيئات الحكومية، فما الأسباب والأسانيد القانونية في عدم اتباع المسلك ذاته عند تشكيل مجلس إدارة هيئة التحكيم الرياضي؟

–3 نشرت الهيئة العامة للرياضة النظام الأساسي لهيئة التحكيم الرياضي في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» رقم 1498 تاريخ 2020/8/30 وهو ما يعني ضمنيا أن تبعية هيئة التحكيم تعود إلى الهيئة العامة للرياضة وهو ما يتناقض مع مرسوم إنشاء هيئة التحكيم بصفة هيئة مستقلة ويضع مجلس إدارتها تحت سلطان الهيئة العامة للرياضة على الرغم من وجود قضاة معتبرين من محكمة الاستئناف في مجلس الإدارة ولا يصح أن يكونوا في أي شكل من الأشكال تحت أي سلطة غير السلطة القضائية، فما السند القانوني في منح الهيئة العامة للرياضة المرجعية العليا على هيئة التحكيم الرياضي؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من الوثائق التي تدعم هذا الأمر.

–4 الهيكل الحالي لمجلس الإدارة مشفوعا بقرارات تعيين أعضائه، ومدى قانونية إجراءات التقاضي وفض النزاعات في ضوء هذا الفراغ القانوني لمجلس الإدارة.

–5 حددت المادتان «8 و 9» من النظام الأساسي لهيئة التحكيم الرياضي الموارد المالية للهيئة، وأشارت المادة «9» بوضوح أن ميزانية هيئة التحكيم مستقلة يقترحها مجلس الإدارة ويتبع في إعدادها القواعد والإجراءات المنظمة، لكن وفق ما وردني من معلومات فإن ميزانية هيئة التحكيم تصرف من الهيئة العامة للرياضة وهو ما ينتهك الاستقلالية، فما السند القانوني لذلك؟

–6 كشف الرواتب والمكافآت التي صرفت لمجلس الإدارة والأمين العام والموظفين في هيئة التحكيم الرياضي، مع بيان آلية الرقابة الحكومية على هذه المصروفات.

حمد روح الدين

خالد العتيبي لوزير المالية: ما تكلفة تأجيل أقساط القروض 6 أشهر مقارنة بكلفة إسقاطها ؟

وجه النائب خالد العتيبي سؤالا إلى وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، عن التكلفة المالية المترتبة على تأجيل أقساط القروض لمدة «6» أشهر مقارنة بالتكلفة المالية لإسقاط ستة أشهر من مديونية المواطنين.

ونص السؤال على ما يلي: أقر مجلس الأمة في جلسته الأخيرة قانون تأجيل أقساط القروض لمدة «6» أشهر لمن يرغب من المواطنين المستحقين على أن تتحمل الخزانة العامة للدولة التكاليف الناتجة عن تطبيق أحكام هذا القانون ويُعمل به ابتداء من نشره في الجريدة الرسمية. وعلى الرغم من ضبابية التكلفة المالية لتطبيق القانون لكن وفقا لإعلان مصدر حكومي رفض ذكر اسمه قبل إقرار القانون صرح قائلا: في حالة موافقة مجلس الوزراء خلال الأيام المقبلة على مقترح تأجيل أقساط قروض المواطنين لمدة «6» أشهر المقبلة، فإن التكلفة الإجمالية للتأجيل ستبلغ ما يقرب من «1.4» مليار دولار، مضيفا أن المقترح قد يتضمن جميع القروض مثل القروض الإسكانية والاستهلاكية والائتمانية وغيرها، الأمر الذي يؤكد أن تكلفة إسقاط ستة أشهر من مديونيات المواطنين من القروض الاستهلاكية والمقسطة أو حتى إسقاط فوائد القروض تقترب من تكلفة تأجيل الأقساط لستة أشهر مع وجود فارق أن الاستفادة ستعود على المواطنين وليس مالكي البنوك وشركات الاستثمار والتمويل.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما التكلفة المالية لإسقاط قروض المواطنين الاستهلاكية والمقسطة في البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات التمويل الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي؟

2 – ما التكلفة المالية لإسقاط فوائد قروض المواطنين الاستهلاكية والمقسطة في البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات التمويل الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي؟

3 – ما التكلفة المالية لإسقاط ستة أشهر من مديونية قروض المواطنين الاستهلاكية والمقسطة في البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات التمويل الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي

4 – ما التكلفة المالية المترتبة على تطبيق القانون المشار إليه والذي أقره المجلس في جلسته الأخيرة مقارنة بالتكلفة المالية لإسقاط ستة أشهر من مديونية المواطنين حتى يذهب الدعم للمواطنين وليس لأصحاب البنوك؟